### في الفعالية التوعوية حول دور المنشآت الصغيرة في معالجة الفقر والبطالة:

# المشاركون يدعون لإيجاد هيئة وطنية عليا لدعم وتمويل الصناعات الصغيرة

## الفقيه: المؤسسات والبنوك ركزت على النجاح المالي واغفلت الآثار السلبية للفرد والمجتمع

■ صنعاء/سبأ

أكد المشاركون في الفعالية التوعوية الخاصة بـ"دور المنشآت الصغيرة والأصغر في معالجة ظاهرتي الفقر، والبطالة بين الشباب" أهمية تأسيس مؤسسات لضمان التمويلات والقروض لتقدم خدماتها للراغبين في الاقتراض من مقدمي خدمات التمويل وخصوصاً التمويل الأصغر.

وطالب المشاركون في الفعالية التي نظمها أمس بصنعاء مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص ودعمه لإنشاء شركات للتأجير التمويلي وسرعة الانتهاء من اللائحة التنفيذية لقانون التأجير التمويلي للمساهمة في تخفيف حجم الأقساط على الشباب.

وشدد المشاركون على أهمية تأسيس هيئة وطنية عُليا لدعم وتمويل الصناعات الصغيرة والأصغر ، تشرف على إعداد ووضع استراتيجية قومية مناسبة بإشراك القطاع الخاص للنهوض بهذه الصناعة، وتوفير آليات داعمة لنجاحها وتذليل العقبات التي قد تعترض تلك المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وتشجيعها وحماية صغار المنتجين من سياسات الإغراق الخارجية وسطوة الشركات الصناعية الكبرى المحلية.

وكان الخبير الاقتصادي مدير إدارة البحوث والتطوير في المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر هاني الفقيه استعرض في ورقة عمل بعنوان" دور المنشآت الصغيرة والأصغر في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة بين الشباب"،مفهوم المنشآت الصغيرة والأصغر، والفرق بين المنشآت الصغيرة، والأصغر، والمتوسطة، وعلاقتها بحجم التمويل، إضافة إلى فكرة التمويل الأصغر .. لافتا إلى تجارب وقصص نجاح التمويل الصغير والأصغر في اليمن والدول الأخرى، كتجربة "جيرامين" لمحمد يونس البنغالي رائد ومؤسس التمويل الأصغر في العالم.

وتطرق الفقيه إلى نواحي القصور في التمويل التجاري بسبب تركيز البنوك والمؤسسات المالية التقليدية على النجاح المالي فقط ، وإغفالها الآثار السلبية والاجتماعية للفرد والمجتمع .. مشيراً إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط الاقتصاد الوطني والعالمي وتلعب دوراً كبيراً في معالجة البطالة في الدول الفقيرة كونها تعتمد في الغالب على المواد الخام المحلية.

فيما تناول مدير إدارة التدريب في المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر معمر شحيط في ورقة عمل بعنوان" رؤية للفرص المتاحة لصناعة التمويل الاصغر في اليمن ودوره في الحد من آثار الفقر وتقديم حلول مالية للشباب"أهداف وبرامج المؤسسة ودورها في التخفيف من آثار الفقر طوال ٨ سنوات، والمبادئ الأساسية للتمويل الأصغر وإحداث تنمية اقتصادية حقيقية وتقديم خدمات التدريب والتمويل المالي للشباب.

وأوضح أن إجمالي القروض التي منحتها المؤسسة منذ إنشائها عام ٢٠٠٤م حتى نهاية ديسمبر ٢٠١١م بلغت ٨٦ ألفاً و١٦ قرضاً بمبلغ ٣ ملياراً و٥٣٥ مليوناً و٤٩٥ ألف ريال .. مشيرا إلى الصعوبات التي تواجه المؤسسة والمتمثلة في ندرة كوادر العمل الميداني خصوصا في الفروع الريفية، والتكلفة العالية للتمويل الريفي، وغياب الوعي الائتماني وعدم القدرة على التفريق بين القرض والمنحة، وتدني المستوى التعليمي والمهارات، وغياب الاستقرار السياسي المؤدي إلى فقدان الأمن، والاقتصاد غير المستقر مع ارتفاع الأسعار باستمرار .

أثريت الفعالية التي حضرها خبراء ومختصين اقتصاديين وصناع القرار من جامعة صنعاء والمؤسسات والهيئات المعنية والجهات ذات العلاقة بالنقاشات والداخلات، ركزت في مجملها على أهمية التوعية المجتمعية بالمنشآت الصغيرة والأصغر وأثارها الاجتماعية في مكافحة الفقر والحد من البطالة.

# صناعات يمنية تهاجر بسبب اسعار الوقود

■ ،،كتب /أحمد الطيار

كشف مدير الإدارة الصناعية بالاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية عبدالرحمن شجاع الدين عن تراجع الإنتاج الصناعي لبلادنا خلال العام ٢٠١١م وأوائل العام ٢٠١٢م بأكثر من ٥٠٪ بسبب ارتفاع أسعار الوقود والمضاربة فيه في السوق السوداء كأحد التأثيرات الاقتصادية لما جرى في اليمن.

وأشار الأخ شجاع الدين في تصريح لـ "الثورة " إلى أن تلك التأثيرات السلبية أدت إلى تسريح المئات من العمالة في المصانع التابعة للقطاع الخاص وتوقف نشاط العمال في المصانع الحكومية وهي عمالة مؤهلة ومدربة وذات خبرات وكفاءات إنتاجية عالية المستوى الأمر الذي أعاق الاستفادة الاقتصادية من هذه العمالة الماهرة.

لافتا إلى أن بعض المنشآت الصناعية أغلقت تماما بل والبعض قام بنقل الآلات والمعدات الصناعية لمصانعه للاستثمار في دول الجوار أي أن اليمن فقد مصانع ومنشآت صناعية جاهزة منتجة مشغلة للأيادي العاملة اليمنية وهو ما يعد مؤشرا خطيرا لهجرة رؤوس الأموال اليمنية في الوقت الذي تحاول اليمن جذب استثمارات أجنبية إليها بشتى الطرق.

مهيبا بالجهات المعنية في الدولة القيام بواجباتها في توفير عوامل الاستقرار والأمن من اجل ضمان عودة رؤوس الأموال المهاجرة وجذب الاستثمارات العربية والدولية.

ونوه مدير الإدارة الصناعية بأن تداعيات أحداث العام الماضي السلبية على الإنتاج الصناعي في اليمن تتمثل في تراجع إنتاج المصانع اليمنية للإسمنت سواء منها الحكومية أو الخاصة حيث لم تتمكن بسبب عدم توافر الوقود وارتفاع أسعاره والمضاربة فيها من جهة أخرى من تلبية الطلب المحلي كما أسهمت أحداث التقطعات والنهب والسلب على الطرقات من قبل مجاميع مسلحة خارجة على القانون في توقف التوزيع وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى اكثر من ٢٠٠٠ ريال للكيس في حين كان نهاية العام ٢٠١٠م ١٢٥٠ ريالا.

وطالب الجهات الحكومية بتحمل مسؤولياتها لتوفير وسائل الطاقة لجميع المصانع المنتجة في اليمن لأن استمرار توقفها سيعود بمردود سلبي على الاقتصاد الوطني ومن ذلك مثلا أن اليمن سيكون مستوردا لسلعة الاسمنت خلال العام الحالي والأعوام القادمة إن استمر الوضع على ما هو عليه فيما كانت بلادنا مرشحة لتكون دولة مصدرة بالكامل عام ٢٠١٢م حيث تراجعت قيمة وارداتها من الإسمنت خلال العام ٢٠١٠م بنسبة ٤٢٪ إلى ٧٩٩ الف طن مقارنة بمليون و١٢٦ الف طن في ٢٠٠٩م و تراجعت قيمة الواردات من ١٥ مليارا و٥٥٧ مليون ريال في ٢٠٠٩م إلى ١٠ مليارات و٩٢١ مليون ريال في ٢٠١٠م.

منوها بأن الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية لم يتمكن حتى الآن من إقامة أي معارض تجارية أو صناعية داخلية أو خارجية بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد وفي مقدمتها تراجع الإنتاج المحلي بشكل كبير.

## مناقشة أوضاع القطاع السمكي بحضرموت

■ ،صنعاء /سبأ

**ناقش اجتماع موسع عقد أمس بصنعاء برئاسة وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري ومحافظ حضرموت خالد الديني عددا من القضايا المتعلقة بالقطاع السمكي وأوضاع الصيادين بمحافظة حضرموت.**

**وبحث الاجتماع وضع آلية لمعالجة المديونية التي على الجمعيات التعاونية السمكية بحضرموت، وتوريد عائدات الدولة من قيمة الإنتاج السمكي أولا بأول.**

**كما تم مناقشة مشاكل الصيادين جراء ظاهرة القرصنة البحرية والأضرار المترتبة عليها، وأهمية الحد منها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.**

## إجراءات لتوزيع مادة الديزل للمحطات بعمران

■ ،، عمران/سبأ

**أكد أمين عام المجلس المحلي لمحافظة عمران صالح المخلوس ضرورة توزيع مادة الديزل للمحطات عبر إشراف مباشر من السلطات المحلية.**

**ولفت المخلوس في اجتماع مع إدارة مكتب الصناعة وفرع الاتحاد التعاوني الزراعي أمس إلى أن هذه الإجراءات تأتي للحد من التلاعب في تصريف وتوزيع مادة الديزل وتلاعب وتحايل أصحاب بعض المحطات في بيع هذا المشتق النفطي الهام. وحث فرع الاتحاد التعاوني الزراعي في المحافظة على مساهمته في توفير مادة الديزل للمزارعين وفق آلية منظمة تكفل وصولها لهم وتحد من حالات الازدحام أمام محطات بيع الوقود.**

## تدشين سوق مركزي للنازحين في حرض

■ ،، حجة/سبأ

**دشن المركز الاجتماعي للنازحين بمديرية حرض محافظة حجة مشروع السوق المركزي للنازحين صعدة بمنطقة المزرق، بتكلفة تقدر بأربعة ملايين ريال بتمويل من المفوضية السامية للاجئين.**

**ويضم السوق ٢٦ محلاً تجارياً ، ترجع عائداته إلى الأسر المستهدفة من النازحين، بما يسد حاجاتهم المالية.**

**وخلال التدشين استمع مدير عام المديرية أحمد شديوة إلى شرح من مدير المركز الاجتماعي التابع لجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية على شبيكة حول أهمية المشروع الذي يهدف إلى تأهيل النازحين في المجال الاقتصادي، وتحويلهم من متلقين للهبات إلى مستثمرين، وبما يغطي احتياجاتهم. وأشاد مدير عام المديرية بالمشروع.. مؤكداً دعم قيادة المديرية والسلطة المحلية ومساندتها لمثل هذه المشاريع التنموية الرائدة.**

## تمويل ٦١ مشروعاً بتكلفة ٣٩ مليون ريال بالحديدة

■ ،،الحديدة/خديجة بورجي

مول صندوق تمويل المنشآت والصناعات الصغيرة بالحديدة خلال الربع الأول من العام الحالي ٦١ مشروعاً، بمبلغ ٣٩ مليوناً و٨٨٥ الف ريال

أوضح ذلك في تصريح لـ"الثورة" الأخ عبده علي عيسى مدير فرع الصندوق مشيراً إلى أنه خلال العام الماضي مول الصندوق ١٩٨ مشروعاً تجارياً وخدمياً وصناعياً بتكلفة ٢٢٥ مليوناً و٨٠٥ الف ريال منوهاً إلى أن العمالة المستوعبة في تلك المشاريع بلغت ٤٨٣ عاملاً وعاملة مضيفاً بأن نسبة تسديد القروض انخفض خلال العام الماضي نتيجة توقف بعض المشاريع الصغيرة ونتيجة للازمة التي مرت بها اليمن حيث وصلت نسبة التسديد إلى ٧٠٪ وعادت إلى طبيعتها بداية العام الحالي لتصل إلى ٩٧٪ من عملية التسديد.

## تدشين برنامج تأهيل خريجي الجامعات لسوق العمل بوادي حضرموت

■ ،،سيئون / سبأ

دشن أمس بمدينة سيئون محافظة حضرموت برنامج تاهيل الخريجين لسوق العمل الذي تنفذه الجمعية الأهلية لرعاية الطالب بتريم.

يهدف البرنامج إلى إكساب ١٢٠ مشاركاً ومشاركة من خريجي الجامعات في تخصصات مختلفة، مهارات فنية ومهنية في البرامج التطبيقية للحاسوب وإجادة اللغة الإنجليزية ومهارات تسويق الذات، إضافة إلى بعض المهارات الإدارية والمكتبية بما يكفل تاهيلهم لسوق العمل.

وفي التدشين أوضح مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل المهندس يعقوب عمر بابعقوب أن البرنامج سيقوم بتاهيل عدد من الشباب الخريجين وإعدادهم بشكل علمي إلى سوق العمل.. لافتاً إلى أن هذه الخطوة ستكون مساعدة للقضاء على البطالة في المجتمع وبين الشباب.

وأشار إلى أن تدريب الشباب في الأعمال المهنية والفنية سيكون له مردود ايجابي في البناء الاجتماعي ، منوهاً بجهود القائمين على البرنامج والداعمين له.

فيما ألقيت عدد من الكلمات من قبل عضو الهيئة الإدارية بالجمعية الأهلية لرعاية الطالب جمال بن سعد، ومدير معهد التفوق فرع سيئون رشيد عمر بن عبدالله، والطالبة مبساء البزيدي، أشارت جميعها إلى أهمية البرنامج، لإعداد الشباب وتاهيلهم إلى سوق العمل، كون الشباب يفتقدون لعملية التدريب والتاهيل في مختلف المجالات.

تخلل التدشين الذي حضره مدير عام مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بوادي حضرموت والصحراء محبوب فرج أمان وعدد من مدراء عموم المكاتب التنفيذية بالوادي والصحراء وأساتذة الجامعات ، فقرات فنية وأنشودة عن الحب والوفاء للوطن، نالت الاعجاب.

### عندما تفصّل القوانين السيادية حسب الطلب (١٦ - ١٦)

# المادة (١٣) من القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠م

جمال عبدالحميد عبدالمغني

**□ إذا لم نبدأ من الآن فمتى سنبدأ، رئيس الجمهورية وحكومته بحاجة إلى استغلال كل لحظة، وبناء اليمن مسؤوليتنا جميعاً رئيساً وحكومة وشعباً، وتذكروا أن مهاتير محمد عندما استلم السلطة في ماليزيا بدأ في اليوم الثاني بإصدار قانون يضيف ساعة واحدة إلى بداية يوم العمل، فلا تبخلوا أيها اليمنيون الشرفاء على الوطن العظيم، ومدوا يد العون والمساعدة لرئيسنا وحكومته حتى نعوض ما فاتنا ونلحق بركب الحضارة.**

■،، المادة (١٣) من القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠م، تتعلق بالنفقات القابلة للخصم من إجمالي الربح وصولاً لصافي الربح الذي بموجبه يتم الوصول إلى تحديد الضريبة، ولأن معظم فقرات هذه المادة لم تشذ عن فقرات القوانين السابقة وليس عليها ملاحظات تذكر إلا أن البند رقم (٢) من الفقرة (أ) والبند رقم (١) من الفقرة (ج) يستحقان إلقاء الضوء عليهما لأنهما يستهدفان صافي الربح ويؤثران على ضريبة الأرباح بدون مبرر منطقي أو عقلاني والآن إلى النص لهذين البندين:

أولاً: البند رقم (٢) من الفقرة (أ) من المادة (١٣) الشرط الثاني لاعتبار النفقة واجبة الخصم أن تكون هذه النفقة حقيقية ومؤيدة بالمستندات عدا التكاليف والمصروفات التي حسب العادة لاتحتاج إلى مستندات لدعم ارتباطها بذلك النشاط بحيث لا تتجاوز ٢٪ من صافي الربح وفقاً للأسس التي تحددها اللائحة التنفيذية.

ثانياً: البند رقم (١) من الفقرة «ج» من المادة (١٣) للمكلف الذي يقوم بتوظيف عمال أو موظفين يدخلون التوظيف «وظائف دائمة» لأول مرة من تاريخ العمل بهذا القانون أن يطلب خصم إضافي يحتسب كالآتي:

- ٥٠٪ من رواتب هؤلاء العمال أو الموظفين عن العام الأول من توظيفهم
- ٤٠٪ من رواتب هؤلاء العمال أو الموظفين عن العام الثاني من توظيفهم
- ٣٠٪ من رواتب هؤلاء العمال أو الموظفين عن العام الثالث من توظيفهم
- ٢٠٪ من رواتب هؤلاء العمال أو الموظفين عن العام الرابع من توظيفهم
- ١٠٪ من رواتب هؤلاء العمال أو الموظفين عن العام الخامس من توظيفهم

ويجب أن لا ينتج عن هذا الخصم الإضافي أي خسارة ضريبية وسنبدأ بمناقشة البند الثاني من الفقرة «أ».

نص هذا البند على شرط لاعتبار النفقة واجبة الخصم وهذا الشرط أن تكون النفقة حقيقية ومؤيدة بالمستندات إلا أنه أستثنى بعض النفقات أو التكاليف أو المصاريف التي حسب العادة كما ورد في النص لا تحتاج إلى مستندات لدعم ارتباطها بالنشاط وبحيث لا تتجاوز ٢٪ من صافي الربح وعددت اللائحة أمثلة لتلك النفقات مثل مصاريف البوفية ومصاريف النظافة البسيطة ومصاريف الصحف والصدقات ذات المبالغ الصغيرة.. إلخ هذه النفقات ومن خلال خبرتي كفاحص من بداية التسعينيات بعد التخرج من الجامعة وحتى عام ١٩٩٧م، أعلم علم اليقين أن هذه النفقات تشملها بنود المصاريف التي تقدم ضمن القوائم المالية المرفقة بالإقرارات الضريبية فهناك بند يمثل على سبيل المثال اشتراكات في صحف ومجلات وبند للنظافة سواء كانت مصاريفه السنوية بناءً على عقد مع شركة نظافة أو أن هذا البند تقوم به الشركة نفسها بالتعاقد مع موظفة أو موظف أو أكثر ويشمل البند جميع مشتريات أدوات ولوازم النظافة وكذلك مصاريف البوفية أما الصدقات التي أسموها صغيرة فهي عادة لا تعتمد لأنها تمنح صاحبها أجراً من الله ولا تخصم من الضرائب وإلا لجمع الموظفين البسطاء المبالغ الزهيدة التي يمنحوها للمتسولين المنتشرين في طول البلاد وعرضها وفي نهاية الشهر يطالبون جهات أعمالهم بخصمها من الضرائب المفروضة عليهم والمستقطعة من رواتبهم أليس كذلك؟

إذاً ليس المقصود بالنسبة التي حددتها هذه المادة وهي ٢٪ من صافي الربح المصاريف المشار إليها في اللائحة فالمقصود تمرير الإتاوات والرشاوي الكبيرة التي لا يمكن أن تؤيد بمستندات وفي حالة وصول صافي الربح إلى مليار مثلاً سيكون إجمالي هذا البند ٢٠ مليون ريال وعندما يصل صافي الربح إلى ٥ مليارات سيصل المبلغ المعتمد وفقاً لهذه النسبة إلى ١٠٠ مليون ريال بدون أي مستند.

ألا يكتفي التجار بالتهربات الضريبية التي يمارسونها وينهبونها قبل أن يصلوا إلى صافي الربح وهناك تجار كبار لا تصل ضرائبهم المسددة فعلاً إلى ٢٪ من صافي أرباحهم الحقيقية ومع ذلك تصر مصلحة الضرائب على منحهم ٢٪ من صافي أرباحهم بدون مستندات كما نصت عليه المادة وبمسوغ قانوني.

كان هناك شرط في القانون السابق رقم ٣١ لسنه ١٩٩١م لاعتماد المصروف ضريبياً وهو أن يكون المصروف في الحدود المعقولة ولكنهم ألغوه في هذا القانون ومعنى ذلك الشرط أن لا يتم المبالغة في بعض المصاريف ويمكن أن ترفض أو تقلص حتى لو كانت مؤيدة بالمستندات. على سبيل المثال لو فحص قيد معين ضمن القيود المختارة عشوائياً ووجد محتواه "قيمة تذكرة سفر طيران إلى القاهرة والعودة" بمبلغ ٥,٠٠٠ دولار مع الإقامة لمدة ثلاثة أيام لأحد المدراء العاملين في الشركة يتم اعتماد ما يساوي قيمة التذكرة وتكلفة الإقامة للمدة المحددة ويعاد المبلغ الزائد عن الحدود المعقولة إلى الوعاء الضريبي. لاحظوا كان هناك شرط بالإمكان أن يرفض بموجبه جزء من المصروف وهو مؤيد بالمستندات وصرف فعلاً والآن اعتمدوا نسبة كبيرة من صافي الربح يتم الاعتراف بها بدون أي مستند كمصروف واجب الخصم ويظل الاستهداف لصافي الربح أو بالأصح للضريبة بطرق شتى ومنها ما سنلاحظه في الفقرة ج من المادة ١٣ الذي أشرنا إليها سابقاً وهي فقرة جديدة أرادوا بها الإجهاز على ما تبقى من صافي الربح لبعض الشركات، وهذه الفقرة في بندها الأول منحت المكلف الحق في خصم نصف المرتبات التي يدفعها لموظفيه الجدد في السنة الأولى لالتحاقهم في الخدمة لديه وتتناقص هذه الهبة في السنوات الأربع اللاحقة حتى تصل إلى ١٠٪ وأنا أستغرب لإدخال هذا البند أو المكرمة القانونية وأتساءل هل قصدوا الإيحاء بأنهم قدموا هذه الميزة للمنشآت تشجيعاً لهم على توظيف عمالة يمنية جديدة؟ هذه مغالطة واضحة وصريحة وسنكرر مرة ومرتين وثلاث أن المنشآت الخاصة ليست مؤسسات للضمان الاجتماعي ولا يمكنها على الإطلاق توظيف شخص واحد دون أن تكون بحاجة إليه مهما منحتها من امتيازات يا سيادة المشرع، فمثلاً يستحيل أن تبادر منشأة خاصة بتوظيف (٣٠٠) عامل وهي لا تحتاج إلا (٢٠٠) عامل إكراماً للمشرّع الكريم والشهم الذي يبدد أموال الشعب والدولة بنصوص قانونية.

إذاً، ما علاقة مصلحة الضرائب بتحمل هذه المبالغ الكبيرة نيابة عن المكلف، وهو الذي سيستفيد من خدمات هؤلاء المستخدمين الجدد؟ وإذا كان ولا بد من هذا الكرم الحاتمي لماذا لم يمنح مباشرةً للموظفين الجدد بحيث يضاف إلى رواتبهم بدلاً من منح هذه الأعطيات الجزيلة لأرباب عملهم الذين يمتصون دماءهم ويأكلون لحومهم ويتركونهم عظاماً؟ أو لماذا لا تمنحهم – أي العمال الجدد – إعفاءات ضريبية في بداية مزاولتهم لأعمالهم بدلاً من تقديم هذه المنحة لرجال الأعمال الكبار الذين يساعدون أنفسهم سراً وعلانية وتساعدونهم أيضاً مرة بالقانون ومرة أخرى رغماً عن أنف القانون.

والغريب أن هذا البند من الفقرة (ج) قد ذُيل بعبارة «لطيفة جداً»، وهي «ويجب أن لا ينتج عن هذا الخصم الإضافي أي خسارة ضريبية»، يا سلام، لقد حفظتم بهذا النص حقوق الخزانة العامة، فبارك الله في الرجال من أمثالكم، ومعنى هذه العبارة أن صافي الربح لو تبقى منه بعد هذا الخصم الإضافي (١٠٠٠) ريال أو حتى (١٠٠) ريال فهذا يكفي، وفقاً للنص، لاعتماد البند (١) من الفقرة (ج) من المادة (١٣) بدون نقاش، ولا بأس من تحصيل (١٥٠) ريالاً ضريبة أرباح أو (١٥) ريالاً ضريبة أرباح على منشآة إيراداتها المعلنة مليارات وغير المعلنة أكثر منها «وعمار يا بلد»!

### إضاءات:

● بلغت الضرائب الأردنية في العام المالي ٢٠١٠م مبلغاً وقدره (٣,١٣) مليار دينار أردني، أي ما يعادل تريليون ريال يمني تقريباً بالتمام والكمال، وهو ما يساوي أو يزيد على ثلاثة أضعاف الإيرادات الضريبية اليمنية، وإذا ما قارنا اليمن مع الأردن سنجد أن سكان اليمن يساوي أكثر من (٢٤) مليون دافع ضرائب، في حين يبلغ سكان الأردن (٦) ملايين دافع ضرائب، ومساحة اليمن تزيد (٧) أضعاف على مساحة الأردن بما تحويه مساحتنا الكبيرة من ثروات نفطية وغازية وغيرها وبحر مترامي الأطراف وثروة هائلة من الأسماك، وأشقاؤنا في الأردن عبارة عن أرض قاحلة، حتى الأسماك لا تعيش في بحرهم الميت، ومع ذلك نرى بركة ضرائبهم، كما قرأتم، لأن قوانينهم محترمة وهيبة الدولة موجودة والتهرب الضريبي خط أحمر وأبناء الأردن مخلصون لوطنهم.

● مشروع قانون ضرائب الدخل الجديد في الأردن يهدف إلى إعفاء الـ(٨٠٪) من السكان الأردنيين الأقل دخلاً والاكتفاء بجباية الضرائب من الـ(٢٠٪) من السكان الأردنيين الأعلى دخلاً، وبصورة تصاعدية تصوروا!

● تصل الإعفاءات لمكلفي ضريبة الدخل «الأفراد» في القانون الحالي إلى (١٢) ألف دينار في السنة، أما المكلف الذي يعول أسرة فيصل المبلغ المعفي له في السنة إلى (٢٤) ألف دينار أردني.

● رئيس المنتدى الوطني لمكافحة الضاد
عضو ائتلاف القيادات الادارية والدبلوماسية بساحة التغيير
نائب مدير عام الضرائب والرسوم بمصلحة الضرائب